الخطة الاستراتيجية الثانية
(٢٠١٧-٢٠٢٢)

QATAR FINANCIAL CENTRE
REGULATORY
AUTHORITY

مصرف قطر المركزي
QATAR CENTRAL BANK

هيئة قطر للأسواق المالية
Qatar Financial Markets Authority

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السّمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

حضرة صاحب السّمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

المحتويات

تقديم	٨
ملخص تنفيذي	١٤
مقدمة	١٥
تقييم الخطة الاستراتيجية الأولى ٢٠١٣–٢٠١٦	٢١
الخطة الاستراتيجية الثانية: لمحة عامّة	٣٨
الخطة الاستراتيجية الثانية: الرؤية والرّسالة والقيم وعوامل التمكين	٤٢
الخطة الاستراتيجية الثانية: النقاط الرئيسية	٤٨
الملاحظات الختامية	٥٧
ملحق: الأهداف الاستراتيجية ونقاط العمل	٦٠

تقـــديـــم

سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني
المحافظ

على إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة، اتخذت الدول حول العالم عدداً من الإجراءات الهادفة إلى حماية قطاعها المالي، ومن أهم هذه الإجراءات الاتجاه تدريجياً نحو تنويع اقتصاداتها. أما أبرز التحديات التي واجهتها فتكمن في تعزيز وزيادة المساحة المخصصة للقطاع الخاص، وإنشاء بيئة تجذب الاستثمار الأجنبي، وضمان تطوير اقتصاد مبني على المعرفة من خلال رفع المستوى التكنولوجي ولكن مع معالجة النواحي السلبية للتكنولوجيا، وبالتالي خلق وظائف جديدة للمواطنين.

والتزاماً بهذا الهدف، أطلقت دولة قطر رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، والتي تشمل أربع ركائز تهدف إلى نقل دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة، وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠. ويشكل التطور الاقتصادي أولى هذه الركائز، فتسعى الرؤية إلى إرساء اقتصاد مترسّخ بتنوّعه، ونظام مالي متين وسليم، يدعمه نظام رقابي وإشرافي سليم ودعم حكومي متجدّد. وقد ركّزت الخطة الاستراتيجية الأولى على تعزيز التنظيم وتوسيع الإشراف الاحترازي الكلي، وتقوية البنية التحتية للأسواق المالية، وتعزيز التعاون التنظيمي، وتطوير رأس المال البشري، واقتضى تطبيقها التنسيق عن قرب مع السلطات الرقابية المالية.

وعند تنفيذ الخطة الاستراتيجية الأولى، كان الاقتصاد العالمي يجتاز مرحلة متعثرة، وعصفت بالاقتصاد العالمي رياح غير مواتية وارتباك، دفع بالمصارف المركزية إلى اعتماد سياسات كانت لتعتبر غير تقليدية في ظروف مغايرة. واستبقت الحكومات هذه الاتجاهات عبر اتخاذ

خطوات سعت من خلالها إلى حماية مصالح شعوبها. ومن أهم التطورات التي شهدتها الدول المصدّرة للبترول انخفاض أسعار النفط والغاز الذي دفع بالحكومات إلى البحث عن تدابير لمعالجة هذا الظرف الذي لم يكن في الحسبان.

وفي خضمّ هذه التطورات والتحديات، سلكت دولة قطر طريقاً اعتمدت خلاله مزيجاً من السياسات الاحترازية. وتأتي الخطة الاستراتيجية الثانية كخطوة تقدمية تشكل أساساً لخطة مستقبلية يمكنها توجيه سياساتنا للسنوات الخمس المقبلة. وتعكس الخطة الاستراتيجية الثانية الجهود المشتركة بين كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. ويكمن التحدي الأكبر لهذه الخطة في إنشاء إطار عمل تنظيمي يدعم مساراً تنموياً يكون شمولياً ومستداماً، ويدعم الابتكار والتكنولوجيا المالية مع معالجة مسائل الأمن السيبراني، ويكون تنافسياً وموثوقاً مع المحافظة على تطوير رأس المال البشري بما يساهم في تعزيز الاقتصاد المبني على المعرفة.

وتشكل الخطة الاستراتيجية الثانية خارطة طريق ترشدنا في خطواتنا المستقبلية نحو بناء قطاع مالي سليم ومرن. وخلال هذه العملية، سنتعلم ونتأقلم باستمرار مع التطورات والتحديات الاقتصادية الناشئة، مع الاستمرار بمراعاة أهداف الخطة الاستراتيجية بصورة دائمة.

وفي ظلّ القيادة الرشيدة لسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى، تمكّن الاقتصاد القطري من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وكنتيجة لذلك، يحتلّ الاقتصاد القطري مركزاً جيداً يؤهله الاستفادة من قدراته. وتأتي الخطة الاستراتيجية الثانية لتضمن توفير الركائز اللازمة لمعالجة التحديات الناشئة.

وفي الختام ونيابة عن السلطات الرقابية نتشرف بهذه المناسبة بأن نرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى «حفظه الله»، وإلى سمو الشيخ عبد الله بن حمد آل ثاني نائب الأمير وإلى معالي الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية لما يقدمونه من دعم مستمر وتوجيهات صائبة. كما نتقدم بالشكر إلى كافة الجهات الحكومية والبنوك وغيرها من المؤسسات المالية العاملة في الدولة لما توفّره من تعاون.

ويسعدني في هذه المناسبة إطلاق الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي ٢٠١٧-٢٠٢٢.

عبد الله بن سعود آل ثاني
المحافظ
مصرف قطر المركزي

"يظل الشأن الاقتصادي محلّ اهتمامنا الأول، ولاسيما في ضوء الظروف التي فرضها الانخفاض الحاد في أسعار المواد الهيدروكربونية، مع إصرارنا على المضي في خططنا التنموية لتحقيق الأهداف التي رسمناها في رؤية قطر الوطنية"

سموّ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،
أمير البلاد المفدّى

نوفمبر ٢٠١٦

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

قام كلّ من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (وهي الجهات الرقابية المالية الثلاث) بإعداد الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي، في ظلّ إطار العمل الذي تقدّمه رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢. وتعتبر الخطة الاستراتيجية الثانية خارطة الطريق التي تعكس توجّه دولة قطر في خطواتها المستقبلية لبناء قطاع مالي سليم ومرن من شأنه أن يعزّز النمو الاقتصادي المستدام.

تشمل الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي خمسة أهداف رئيسية:

١- تعزيز الرقابة على القطاع المالي والتعاون الرقابي

٢- تطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي

٣- المحافظة على نزاهة النظام المالي والثقة فيه

٤- تعزيز الشمول والتثقيف المالي

٥- تطوير رأس المال البشري

وتحقيقاً لهذه الأهداف، تلتزم الجهات الرقابية المالية بمسار متواصل من التعلّم والتأقلم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ومواجهة التحديات الناشئة، وسيدعم بلوغ هذه المقاصد أهداف واضحة المعالم تم تحديدها لكل جهة رقابية في خطة العمل وفي ضوء اختصاص كل جهة. ومن خلال توضيح الأغراض المحدّدة وخطط العمل الدقيقة لها فيما يتوافق مع الأهداف القانونية لكل منها. ومن الآن فصاعداً سيتم اعتماد نهج مبني على الأسس التي وضعتها الخطة الاستراتيجية الأولى. كما نلتزم بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الثانية الهادفة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقبلي مستدام لضمان قيام قطاع مالي حيوي ومتنوع يتمتع بمرونة تمكنه من مواجهة المخاطر غير المتوقعة والتطورات السلبية.

مقدمة

تم إطلاق الخطة الاستراتيجية الأولى لتنظيم القطاع المالي (٢٠١٣-٢٠١٦) في العام ٢٠١٣. وقد تمّ إعدادها ضمن إطار الأهداف العامة لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وبالتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦. وكان الغرض الأساسي منها تطوير البنية التحتية التنظيمية والأنظمة الداعمة التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها. وقد اشتملت تلك الخطة على ستة أهداف هي:

تعزيز التنظيم

توسيع الإشراف الاحترازي الكلي

تعزيز بنية الأسواق التحتية

حماية المستهلكين والمستثمرين

تعزيز التعاون التنظيمي

تطوير رأس المال البشري

وعند إعداد الخطة الاستراتيجية الأولى، كان العالم يحاول الخروج من إحدى أسوأ الأزمات المالية التي شهدها التاريخ. وقد عمّت أهم البنوك المركزية العالمية حالة من الارتباك حول الخطوات المستقبلية، واعتمدت معظمها سياسات نقدية تيسيريه لإعادة رفع الثقة بالأسواق. كذلك اتّبعت الحكومات سياسات مالية ملائمة تضمن عودة اقتصاداتها إلى مسار النموّ. وانعكست آثار الأزمة المالية سلباً على أداء المؤسسات المالية، مما دفع صانعي السياسات إلى اتخاذ خطوات استباقية لتعزيز مراكزهم المالية من خلال تدابير جديدة تخصّ السيولة ورأس المال، بالإضافة إلى الأنظمة الاحترازية الكلية.

لم تكن المنطقة العربية بمنأى عن آثار الأزمة المالية العالمية، ولكن مع ذلك حافظت دولة قطر على نموٍّ في إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ أكثر من ١٣٪ بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٢، متجاوزاً بشكل ملحوظ المعدّل الذي سجّلته دول مجلس التعاون الخليجي وهو ٥,٥٪ مع المحافظة على استقرار الأسعار حيث بلغ التضخم في مؤشر أسعار المستهلك نسبة ٢,٣٪ خلال الفترة ذاتها (شكل ١)[1]. ورغم الاضطرابات الاقتصادية، استمرت دولة قطر في تسجيل نموّ ملحوظ لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، رغم الانخفاض في أسعار المواد الهيدروكربونية.

شكل (١): نموّ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخّم (بالنسبة المئوية) (٢٠١٦-٢٠٠٨)

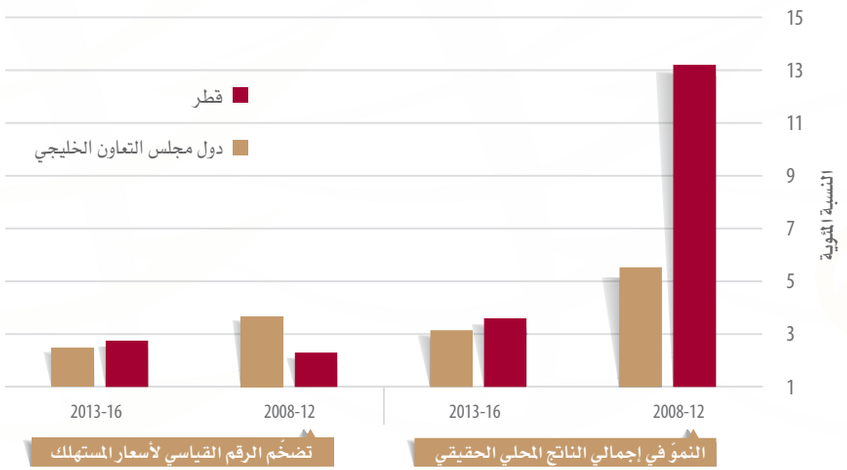

١- متوسط للأرقام الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي (التي تشمل البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). المصدر المعتمد للرسوم البيانية هو صندوق النقد الدولي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحقيق فوائض في الموازين المالية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجّلت دولة قطر فائضاً في الموازنة العامة بلغ نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي ٨,٤٪ ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٢، وقد سجّلت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة نسبة ٨,٩٪ (شكل ٢)[٢]، وسجّلت الحسابات الجارية فائضاً ملحوظاً بمعدّل يقارب ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للفترة نفسها في دول مجلس التعاون الخليجي بينما سجّلت دولة قطر نسبة ٢٥٪. ومكنت هذه الزيادات الحكومة من الاستجابة بصورة استباقية لمواجهة التحديات الناشئة عن الأزمة، من أجل حماية الاقتصاد من الآثار العكسية بعد الأزمة.

شكل (٢): رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري

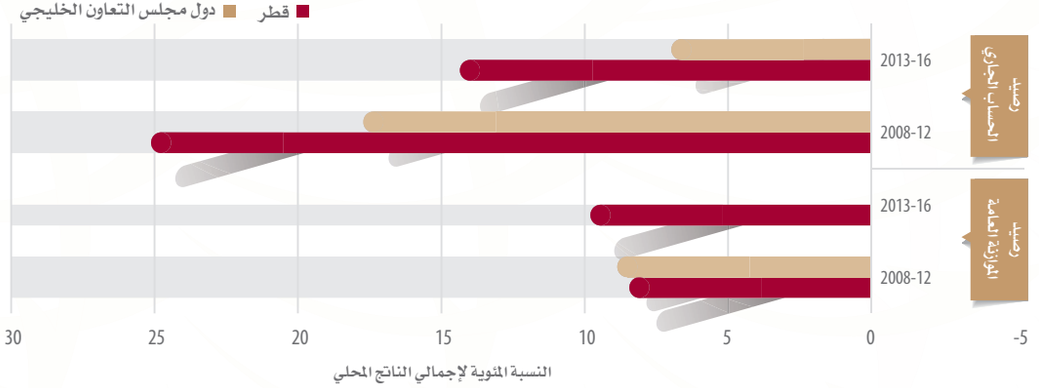

ووسط هذه التطوّرات، سعت الجهات الرقابية إلى تعزيز المرونة المالية عبر إعداد الخطة الاستراتيجية للقطاع المالي ضمن الأهداف العامة لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وأقرت الخطة إطار عمل رقابي يضمن أساساً متيناً للنموّ المستقبلي لقطاع الخدمات المالية في الدولة، من خلال تنسيق الجهود والتعديلات التشريعية اللازمة.

كما تضمّنت الخطة الاستراتيجية الأولى عدداً من العناصر المهمة وأبرزها مراجعة إطار العمل التشريعي لمصرف قطر المركزي والجهة الرقابية على سوق المال. حيث نصّ القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ على أنّ مصرف قطر المركزي هو السلطة العليا المختصّة بإعداد السياسات الخاصة بالرقابة والإشراف على القطاع المالي. كما أنشأ القانون لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر التي تضمّ رؤساء الجهات الرقابية المالية الثلاث. ومن ناحية أخرى، نصّ القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ المعدّل على توسيع سلطة هيئة قطر للأسواق المالية لتشمل الإشراف والرقابة على قطاع الأوراق المالية.

٢- تقترب أرصدة الموازنات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ من الصفر وبالتالي لا يمكن ملاحظته في شكل(٢)

تقييم الخطة الاستراتيجية الأولى
٢٠١٣-٢٠١٦

STRATEGIC PLAN
FOR FINANCIAL SECTOR REGULATION

تقييم الخطة الاستراتيجية الأولى ٢٠١٣-٢٠١٦

تعتبر الخطة الاستراتيجية الأولى إنجازاً مهماً في تاريخ القطاع المالي لدولة قطر، فقد حققت الجهات الرقابية المالية من خلالها إنجازات مهمة سمحت بتحقيق عدد من الأهداف في تلك الفترة (شكل ٣).

شكل (٣): أبرز إنجازات الخطة الاستراتيجية الأولى

وبالإجمال، تركت هذه التطورات أثراً واضحاً فانعكس ازدياد التنويع الاقتصادي على حصة القطاع غير الهيدروكربوني في إجمالي الناتج المحلي حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً من ٤٠٪ في العام ٢٠١١ إلى حوالي ٧٠٪ في العام ٢٠١٦(شكل ٤)[٣]

شكل(٤أ): التنويع الاقتصادي

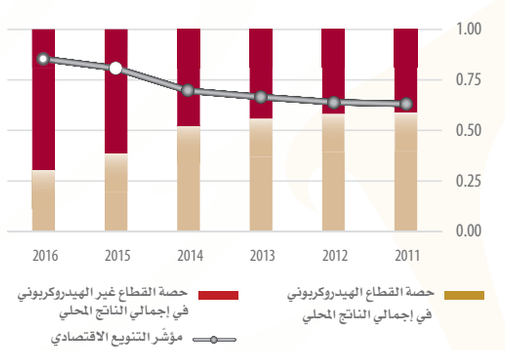

شكل (٤ب): حصة القطاع المالي في إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني

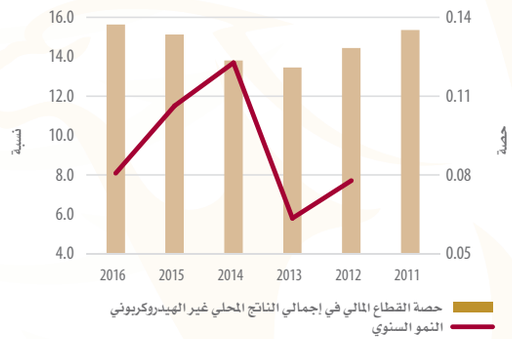

٣- تم حساب مؤشر التنويع الاقتصادي في شكل (٤أ) بالمعادلة (١-مؤشر هيرفندال)، حيث يتم حساب مؤشر هيرفندال كمجموع مربع مساهمة القطاعات المختلفة في إجمالي الناتج المحلي. وقد تضمن المؤشر قطاع الزراعة، التعدين والمحاجر، الصناعة ومكونات من الخدمات المختلفة، بناءً على البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

بلغ إجمالي أصول البنوك نحو ١١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الأعوام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، وارتفع إلى ما يقارب ١٧٠٪ على مدى السنوات الأربع التالية. كما شهدت نسبة الودائع والائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي تطوراً مماثلاً. وارتفعت نسبة رسملة السوق إلى إجمالي الناتج المحلي-أي قياس عمق أسواق رأس المال-حوالي ١٠ نقاط مئوية. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أصول القطاع المالي الموسع من ٤,٦٪ إلى ٧,٥٪ خلال تلك الفترة (شكل ٥)[٤].

شكل(٥): مؤشرات قياس العمق المالي (كنسبة ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

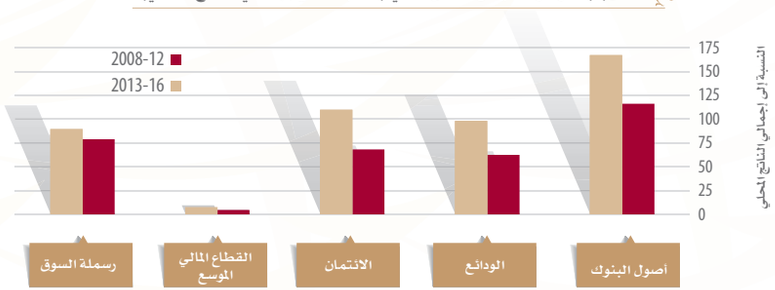

المصدر: مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال

٤- يشمل القطاع المالي الموسّع إجمالي أصول شركات التمويل وشركات الاستثمار، ومحال الصرافة، وبنك قطر للتنمية، وقطاع التأمين (فقط شركات التأمين الوطنية) والشركات المرخص لها من مركز قطر للمال (ما عدا التأمين). أما البيانات الخاصة بالشركات المرخص لها من مركز قطر للمال فهي للفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٦

وفيما يلي ملخص حول الإنجازات الأساسية للخطة الاستراتيجية الأولى.

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز التنظيم

تركز تعزيز التنظيم في: (١) التطبيق الفعّال والمتوازن للمعايير العالمية المعدّلة الخاصة بالقطاع المصرفي وقطاع التأمين وأسواق رأس المال، و(٢) مراجعة أنظمة الإبلاغ الرقابي الهادفة إلى مقارنة وتحليل البيانات بشكل منتظم لتدارك حدوث اختلالات محتملة في توازن النظام المالي وتقديم طرق المعالجة، و(٣) ضمان الحد من التحكيم الرقابي.

وقد تحقّق ضمن هذا الإطار تقدّماً ملحوظاً على مدى السنوات الماضية. حيث تمكن كل من مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بفضل جهودهما المتعاونة والمكثّفة من تطبيق معايير بازل ٣ لكفاية رأس المال وإدارة السيولة بما في ذلك عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية. كما تعاونت الجهتان من أجل تأسيس إطار عمل رقابي جديد لتطوير قطاع التأمين.

من ناحية أخرى، أدرجت جميع الجهات الرقابية في القطاع المالي بين أولوياتها المسائل المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق تعزيز القوانين والأنظمة ذات الصلة، وساهم في ذلك تعزيز المنهجية المستندة إلى المخاطر من خلال التحليلات والخطوات الاحترازية في الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، تم تعزيز عملية المراجعة الرقابية من خلال الضوابط الكمية وتطوير عمليات الفحص الميدانية. وعلى إثر هذه التطورات، صنّف معهد بازل للحوكمة دولة قطر في المرتبة ٣٧ (من بين ١٤٩ دولة) على مؤشر مكافحة غسل الأموال للعام ٢٠١٦ [٥].

كما خضعت نماذج التقارير الاحترازية المقدّمة من المؤسسات المالية التابعة لمركز قطر للمال إلى المراجعة وتم تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية، وهو معيار تكنولوجي معترف به عالمياً لتبادل المعلومات التجارية إلكترونياً.

ووفقاً للقانون المعدل رقم (٨) لسنة ٢٠١٢، والذي وسع من اختصاصات هيئة قطر للأسواق المالية كجهة رقابية مستقلة للإشراف على قطاع الأوراق المالية، فقد أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية أنظمة تستند إلى معايير عالمية تتعلق بالاندماج والاستحواذ، وإصدار قواعد ترخيص وتنظيم جهات الإيداع، وقواعد طرح وإدراج الصكوك والسندات، وإدراج الشركات الناشئة مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمار العقارية وصناديق الاستثمار المتداولة، وتحسين المتطلبات المتعلقة بالإفصاح، والحوكمة، والملكية. وقد تم إصدار نظام الحوكمة المؤسسية متضمناً شروطاً إلزامية مستندة إلى المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام ٢٠١٥، بهدف تشجيع المسؤولية الاجتماعية، واستدامة الأسواق، ومنع تضارب المصالح وحماية المساهمين لاسيما حقوق الأقلية.

وقد تم تدعيم هذه التطورات من خلال تحديث إطار العمل القانوني، وتتمثل أهم الإنجازات التشريعية في إصدار قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ لتعديل السقف المسموح به لنسب تملّك الأجانب في الشركات المدرجة ليصبح ٤٩٪ (بعد أن كان ٢٥٪).

٥- يتوفر مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتصنيف الدول للعامة وهو يركّز على تقارير غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة سنوياً عن معهد بازل منذ العام ٢٠١٢.

الهدف الاستراتيجي الثاني: توسيع الإشراف الاحترازي الكلّي

يشكل هذا الهدف عنصراً تكميلياً للهدف الاستراتيجي الأول الخاص بتعزيز التنظيم، وذلك من خلال التركيز على الاستقرار المالي مع التشديد على إطار العمل الاحترازي الكلي. وقد تولّت لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر المنشأة بموجب قانون مصرف قطر المركزي رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ قيادة هذه المبادرة. فقامت بتطوير إطار عمل اختبارات الضغط وأنظمة الإنذار المبكر لتقييم المخاطر المالية ومراقبتها بشكل أفضل. وقد تم تطبيق العديد من الأدوات الاحترازية الكلية خلال تلك الفترة (إطار ١: الرقابة والإشراف الاحترازي الكلي). وتم استكمال إطار العمل الاحترازي الكلي من خلال التشديد على تقديم معلومات ائتمانية دقيقة وشاملة. ولهذه الغاية، بدأ مركز قطر للمعلومات الائتمانية أعماله في العام ٢٠١١، فأتاح للبنوك والمؤسسات المالية إمكانية اتخاذ قرارات ائتمانية مبنية على معطيات دقيقة ومنظّمة من خلال مراجعة التاريخ الائتماني للأفراد والشركات، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الانضباط الائتماني.

إطار رقم ١: الرقابة والإشراف الاحترازي الكلي

تسعى الرقابة الاحترازية الكلية إلى تأمين الاستقرار المالي من خلال الحد من المخاطر النظامية أي تلك التي قد تتسبب باختلالات في النظام المالي فتؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي ككل.

وخلال الأزمة المالية العالمية والفترة التي سبقتها، طبّقت السلطات في قطر العديد من الإجراءات الاحترازية الكلية، فمن ناحية السيولة تمّ تطبيق شرط توافر احتياطي مقابل الودائع المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، جرى إدخال معدل تغطية السيولة وصافي معدل التمويل المستقر للبنوك بشكل مرحلي، وبشكل فعلي ابتداءً من العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ لتحقيق نسبة ١٠٠٪ في العام ٢٠١٨. كما تم وضع نظام الإنذار المبكر وتعزيز إطار عمل اختبارات الضغط بالاستعانة بمساعدة فنية من البنك الدولي. ويشمل الجدول أدناه مجموعة مختارة من الاجراءات الاحترازية الكلية المطبقة على القطاع المصرفي في قطر.

أما من جهة نسبة كفاية رأس المال فقد تم تحديد إطار العمل الخاص بحساب الهامش الإضافي لنسبة كفاية رأس المال الخاص بالتقلبات الدورية بما لا يجاوز نسبة ٢,٥٪ من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للبنوك. كما فرض على البنوك الوطنية ان تحتفظ بنسبة رافعة مالية وفقاً لبازل ٣ تزيد في جميع الأوقات عن ٣٪ اعتباراً من يوليو ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد نسبة القرض إلى قيمة الضمان لاحتواء المغالاة في الإقراض لقطاع العقارات.

وفيما يتعلق بالترابط الداخلي، حدّد صانعو السياسات الأعباء الرأسمالية الإضافية على البنوك المحلية ذات التأثير الهام على النظام المالي في قطر وتتراوح بين نسبة ٠,٥٪ إلى ٣,٥٪ من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. وقد جرى تطبيق هذا القرار في ال عام٢٠١٤. وإلى جانب ذلك، وضعت القيود على تركّز الإنكشافات والقيود السعرية والكمية على ديون القطاع العائلي.

في سوق رأس المال، بات واجباً على الشركة أن تتمتع بحد أدنى من صافي رأس المال السائل بنسبة ٨٪ (من مجموع المطلوبات)، بالإضافة إلى نسبة ١٢٪ من صافي رأس المال السائل (من مجموع مطلوباتها) في كافة الأوقات. إلى جانب ذلك، حُددت القيود على الحد الأدنى من حقوق الملكية بالإضافة إلى سقوف الأصول النقدية وحسابات الذمم المدينة والدائنة.

	معالجة التوسع في الائتمان	معالجة الضعف الهيكلي	المطبق في قطر
الأمور المتعلقة برأس المال	مستويات متفاوتة من الاحتياطيات		توافر احتياطي مخاطر لمواجهة مخاطر التعثر المستقبلية لمحفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك الوطنية، اعتبارا من العام ٢٠١٢.
	إطار حساب الهامش الإضافي لنسبة كفاية رأس المال الخاص بالتقلبات الدورية		تتراوح نسبته ما بن ٠ إلى ٢,٥٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، ويتم توفيره من الشريحة الأولى من رأس المال العادي، منذ العام ٢٠١٤.
الأمور المتعلقة بالائتمان	سقف لنسبة الائتمان أو نمو الائتمان نسبة الدين إلى الدخل		نسبة القروض إلى الودائع تطبيق الأنظمة المستندة إلى كل من الحجم والسعر للقروض مقابل الرواتب
	نسبة القرض إلى القيمة		نسبة القرض إلى القيمة على العقارات السكنية والتجارية، أصبح نافذا في عام ٢٠١١.
الأمور المتعلقة بالسيولة	متطلبات الاحتياطي الإلزامي على الودائع		إلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع العملاء لديها لدى مصرف قطر المركزي
		تحديد سقف لصافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية.	تحديد سقف لصافي المركز المفتوح، بشكل منفصل بالنسبة للدولار الأمريكي وغيره من العملات الأجنبية منسوباً إلى قاعدة راس مال البنك
		نسبة صافي التمويل المستقر	دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٥، ويجري تطبيقه بشكل تدريجي إلى ان تصل النسبة ١٠٠٪ عام ٢٠١٨

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بنية الأسواق التحتية

يُعتبر تطوير البنية التحتية للأسواق المالية محفزاً أساسياً للنمو الاقتصادي. وانطلاقاً من ذلك، تمّ اتخاذ العديد من الاجراءات لزيادة الفرص وتعزيز مرونة السوق.

- تم فصل أنشطة الإيداع المركزي عن بورصة قطر بعد إصدار الأنظمة الجديدة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية وإنشاء شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في العام ٢٠١٣ كشركة مساهمة خاصة، لتحسين حفظ الأوراق المالية، وإدارتها، وملكيتها، والمقاصة والتسوية المتعلقة بها، وغيرها من الأدوات المالية.

- ركزت الجهات الرقابية على تطوير منحنى العائد وذلك انطلاقاً من مبدأ أهمية التمويل غير المصرفي لضمان مرونة أكبر للنظام المالي، إلى جانب تخصيص رأس المال بشكل فعال، إطار رقم (٢).

- قام البنك الدولي بمراجعة وتقييم البنية التحتية للمدفوعات وقد جرى تحديثها بإدخال مميزات أمنية محسّنة مثل إدخال الرقم السري الإلزامي للدفعات الإلكترونية، وأرقام الحساب المصرفي الدولي للتحويلات النقدية، وتعزيز التكنولوجيا ضد سرقات الصراف الآلي، والدفع الإلكتروني، وتسوية الأوراق المالية، وعمليات التسليم مقابل الدفع لأسواق رأس المال.

- تم تقييم واستكمال مدى الاستعداد التشغيلي للبنوك التابعة لمركز قطر للمال للدخول إلى نظام المدفوعات.

إطار رقم ٢: تطوير أسواق السندات المحلية

بدأت المزايدة على أذونات الخزانة لإدارة السيولة قصيرة الأمد في العام ٢٠١١، وتبعتها في العام ٢٠١٣ المزايدة على سندات الخزانة بتواريخ استحقاق مختلفة (٣، و٥، و٧، و١٠ سنوات). وهي تقام على أساس ربع سنوي لهدفين هما إدارة السيولة الهيكلية والمساعدة في تكوين منحنى العائد بغية توفير مقياس أساسي وفعال لتسعير الديون وغيرها من منتجات أسواق رأس المال. وتخضع الأوراق المالية التقليدية والأوراق المالية الممتثلة إلى أحكام الشريعة الإسلامية إلى المزايدة، بحيث تكون الحصة من الأوراق المالية الممتثلة إلى الشريعة هي الثلث. وبهدف ضمان توافر سيولة أكبر من خلال هذه الأدوات، يتم إدراج كل من أذونات الخزانة وسندات الخزانة (باستثناء الصكوك) في بورصة قطر. وتظهر البيانات المأخوذة من مصرف قطر المركزي بأنه مع نهاية ديسمبر ٢٠١٦ بلغ الرصيد القائم من سندات الخزانة (بما في ذلك الصكوك) ١٠٣,٥ مليار ريال. أما في حال تم جمعهما معاً، فتبلغ قيمة سندات الخزانة (بما فيها الصكوك) وأذونات الخزانة القائمة، حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ مقارنة بنسبة ٨,٩٪ في العام ٢٠١١.

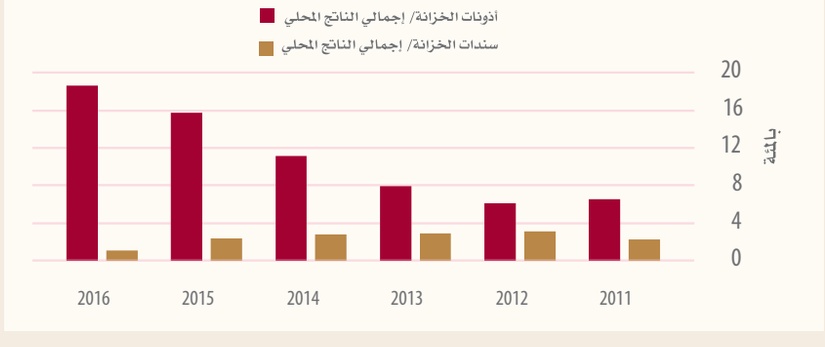

وبهدف التشجيع على تأسيس اقتصاد أكثر تنوعاً، تم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الحواجز أمام عمليات الإقراض المصرفي لهذه المشاريع وتسهيل وصولها إلى سوق رأس المال للشركات الناشئة. ومن جهته، قام بنك قطر للتنمية، وهو بنك يدعم الأنشطة التنموية في البلاد، بوضع العديد من البرامج المبتكرة لتوفير رأس المال القصير، والمتوسط، والطويل الأمد إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبهدف تحقيق شفافية أكبر عند تسعير الأصول، وبالتعاون مع مورّد خاص لخدمات البيانات والبرمجيات، أطلق مصرف قطر المركزي وللمرة الأولى مؤشر قطر لأسعار فائدة الإقراض (QIBOR) وذلك لتوفير مرجع يومي للبنوك التي تقترض الأموال غير المضمونة في السوق المحلية للخدمات المصرفية للشركات، حيث تتراوح مواعيد استحقاقها من ليلة واحدة إلى سنة واحدة (شكل ٦)[٦].

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الشركات الخاصة المؤسسة وفقاً لقوانين دولة قطر، والتى لا يزيد عدد العاملين فيها عن مائتين وخمسين (٢٥٠) عامل (باستثناء الشركات العاملة في قطاع الصناعات الإبداعية، والتي لا يزيد عدد العاملين فيها عن مائة (١٠٠) عامل)، ولا يتجاوز إيرادها السنوي المائة (١٠٠) مليون ريال قطرى.

تضمنت قواعد الإدراج في سوق الشركات الناشئة لعام ٢٠١٤ تعريف سوق رأس المال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إن التركيز على تطوير البنية التحتية للسوق أدى إلى ترقية بورصة قطر من قبل مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، وستاندرد آند بورز داو جونز، وفوتسي روسل بدءاً من العام ٢٠١٤ من سوق واعدة إلى سوق ناشئة بالمقارنة مع بلدان مثل البرازيل، والصين، والهند. وفي منطقة مجلس التعاون الخليجي، حققت كل من الإمارات العربية المتحدة، ومؤخراً الكويت هذا المركز.

٦- كان سعر الإقراض لدى مصرف قطر المركزي مساوياً لسعر إعادة الشراء لدى المصرف ابتداء من يونيو ٢٠١١ إلى منتصف ديسمبر ٢٠١٦، لذلك لم يرد في الرسم، ثم تم تخفيض سعر إعادة الشراء إلى ٢,٢٥٪ في ١٦ ديسمبر ٢٠١٦.

شكل (٦): فائض السيولة وأسعار الفائدة

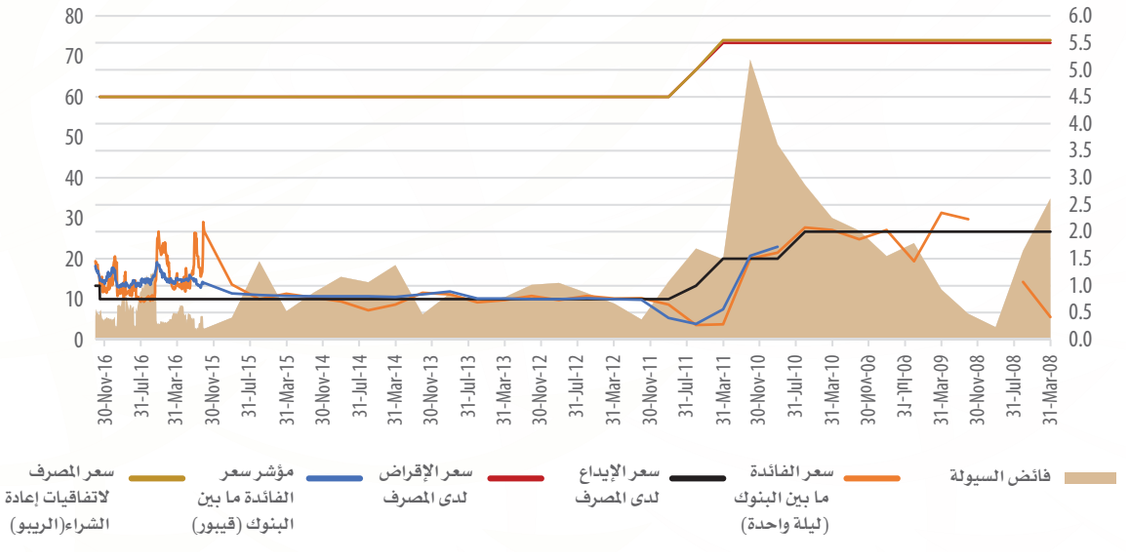

وعلى ما جاء في الهدف الاستراتيجي الأول، اتخذت هيئة قطر للأسواق المالية خطوات عديدة لإدخال مزيد من التحديثات على إطار العمل الرقابي من أجل السماح بتطوير سوق رأس المال من خلال إدخال متطلبات وتحسينات جديدة على إطار عملها. وفي العام ٢٠١٤، جرى طرح عام أولي بقيمة ١٢,٦ مليار ر.ق وإدراج شركة بتروكيماويات، فبلغت قيمة الثروة الموزعة على الشعب القطري ٣,٢ مليار ر.ق. وفي العام ٢٠١٦، تم إدراج بنك مرخص له من قبل مركز قطر للمال من خلال نظام النافذة الواحدة الذي أطلقته هيئة قطر للأسواق المالية بالتعاون مع بورصة قطر.

تم إصدار لوائح تنظيمية لدعم إدراج منتجات جديدة مثل المسائل المتعلقة بحقوق الاكتتاب والسندات وأذون الخزانة والصكوك وصناديق الاستثمار (الصناديق الاستثمارية المتداولة في البورصة وصناديق الاستثمار العقاري)، بالإضافة إلى إدراج المؤسسات التابعة لمركز قطر للمال والشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز البنية التحتية للسوق وإمكانية زيادة عدد المشاركين في السوق (مثل المستشارين الماليين ومزودي السيولة وأمناء الحفظ ووكلاء الوساطة). وبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة قطر نحو ٤٤ شركة في نهاية ديسمبر ٢٠١٦ بقيمة سوقية قدرها ٥٦٣ مليار ريال، أي ما يزيد قليلاً عن نسبة ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٦.

ارتفعت رسملة السوق من ٢٧٩ مليار ريال قطري في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦٣ مليار ريال في عام ٢٠١٦. وقد بلغت الحصة النسبية للقطاع المالي ٤٢٪ من الإجمالي في عام ٢٠١٦ مقارنةً بنحو ٣٩٪ في عام ٢٠٠٨.

بعد توقيع مذكرة التفاهم بين مصرف قطر المركزي وبنك الشعب الصيني، قامت دولة قطر في أبريل من عام ٢٠١٥ بإنشاء أول مركز في المنطقة يُقدّم عمليات المقاصة والتسوية بعملة الرينمينبي. ويتيح المركز للمؤسسات المالية المحلية التي تدعم استخدام الرينمينبي عبر الحدود في المنطقة فرصة الوصول إلى أسواق الرينمينبي داخل الصين وأسواق النقد الأجنبي.

الهدف الاستراتيجي الرابع: حماية المستهلكين والمستثمرين

تعتبر حماية مصالح المستهلك والمستثمر عنصراً حاسماً ضمن استراتيجية القطاع المالي بدولة قطر وإطارها الرقابي. ولكي يعمل القطاع المالي بطريقة سلسة وفعّالة، يجب أن يشعر المستهلك والمستثمر بالثقة في المنتجات التي يشترونها، والمشورة التي يتلقاها في مجال الاستثمار، والحماية التي يوفرها الإطار الرقابي. وبناءً على هذه الاعتبارات:

- قام مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بتطوير وتنفيذ قواعد صارمة تنظم الكيفية التي يتم بها معالجة المعلومات الائتمانية للعملاء واستخدامها؛
- تم إطلاق آليات لشكاوى العملاء والمستثمرين من قبل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية من خلال النظام الجديد لإدارة علاقات العملاء وتطبيق الآيفون/ الأندرويد.
- قامت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتعديل وتعزيز قواعد السلوك المهني ووضع بوابة للمستهلكين لتعزيز استخدام نظام تسوية نزاعات العملاء، والتي تعتبر عملية مستقلة لتسوية النزاعات المتعلقة بالخدمات المالية بين العملاء والشركات المرخص لها من قبل مركز قطر للمال.
- بهدف تعزيز التثقيف المالي، أدرجت الهيئات التنظيمية للقطاع المالي معلومات ذات صلة للعملاء والمستثمرين عبر مواقعها الإلكترونية. على سبيل المثال، نشر مصرف قطر المركزي على موقعه الإلكتروني نصائح مفيدة حول التوعية المصرفية للعملاء أثناء استخدام أجهزة الصراف الآلي قبل وأثناء وبعد السفر، والشراء عبر الإنترنت، والتعامل مع عمليات الاحتيال الإلكتروني غير المرغوب بها. كما أطلقت هيئة قطر للأسواق المالية موقعاً جديداً على شبكة الإنترنت يركّز على المجالات المتعلقة بحماية المستثمر، في حين أن الموقع الإلكتروني لهيئة تنظيم مركز قطر للمال يحتوي بالفعل على قسم مخصص لحماية المستهلك.
- من أجل زيادة الوعي العام ومستوى الاهتمام بسوق الأوراق المالية، قامت هيئة قطر للأسواق المالية بتنظيم برنامج تعليمي وتدريبي بالتعاون مع أكاديمية قطر للمال والأعمال ومعهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار بهدف التركيز على الكفاءات التي تتيح للمرشحين الناجحين فرصة الحصول على منح دولية وبرامج الشهادات المعتمدة بالتعاون بين كل من هيئة قطر للأسواق المالية ومعهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار.
- قامت الجهات التنظيمية في القطاع المالي باعتماد نهج منسق للتصدي للجهات الاستشارية المالية وشركات وساطة التأمين التي تعمل بدون ترخيص.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز التعاون التنظيمي

يُعدّ إنشاء لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، برئاسة سعادة محافظ مصرف قطر المركزي، التي تستمد تفويضها من قانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ (شكل ٧) مكوناً مهماً من مكونات الخطة الاستراتيجية المالية. وتتعهد اللجنة بموجب المادة رقم(١١٦) من القانون بضمان الاستقرار المالي للنظام، وتحليل المخاطر الناجمة والمُحتملة، ووضع الاستجابات الملائمة في مجال السياسة العامة، وتعزيز التنسيق الرقابي، وضمان اتساق السياسات الرقابية.

يُعدّ العمل الذي تقوم به لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر عملية مستمرة في إطار الإشراف على آلية لتنسيق سياسات الجهات الرقابية في القطاع المالي بحيث تكون منسجمة مع المهام التي تضطلع بها وأفضل الممارسات الدولية، فضلاً عن معالجة الثغرات الرقابية في اللوائح التنظيمية للقطاع المالي. وهناك لجنتان فرعيتان تساعدان اللجنة في أعمالها؛ تختص إحداهما بالإشراف وتختص الثانية بالاستقرار المالي. وتتألف كل لجنة من هاتين اللجنتين من ممثلين من كل جهة من الجهات التنظيمية في القطاع المالي يناقشون القضايا ذات الصلة في إطار المهام الموكلة لهم من قبل اللجنة بصفة عامة. وقد شمل التعاون الفعال فيما بين الجهات الرقابية نطاقاً واسعاً من المجالات مثل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والخدمات المصرفية الإسلامية، والتأمين، ومعايير حوكمة الشركات.

شكل (٧): الإطار التنظيمي للقطاع المالي في دولة قطر

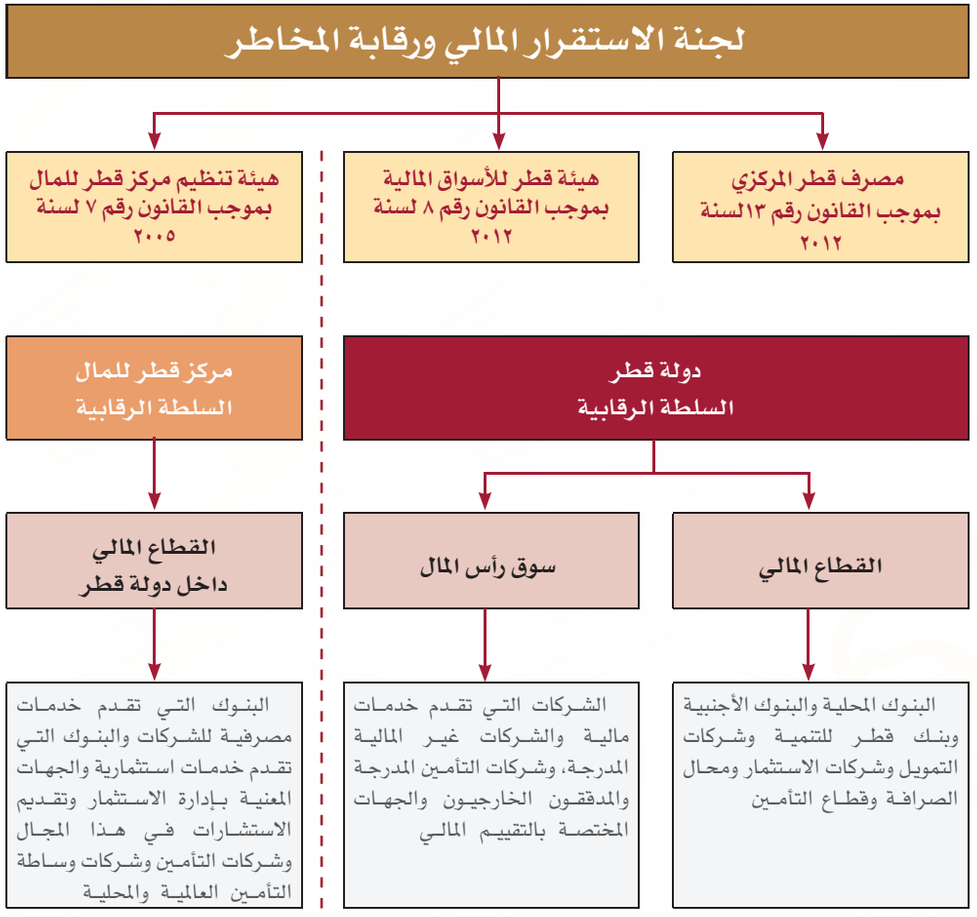

ويُعدّ تنفيذ نقاط العمل المنصوص عليها في إطار الخطة الاستراتيجية المالية دليلاً واضحاً على التنسيق الرقابي. (شكل ٨) ومن بين نقاط العمل ككل، أختص مصرف قطر المركزي بإنجاز ٩٨ نقطة عمل، واختصت هيئة قطر للأسواق المالية بإنجاز ٨٤ نقطة عمل في حين اختصت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بإنجاز ٦٧ نقطة عمل. وينطوي نصف العدد الإجمالي لنقاط العمل على التعاون الوثيق فيما بين الجهات الرقابية الثلاث. وقد تعاون مصرف قطر المركزي في ١٨ حالة منها مع هيئة قطر للأسواق المالية، كما تعاون في ٨ حالات منها مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال. ومن ناحية أخرى، تعاونت هيئة قطر للأسواق المالية مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال في ثلاث نقاط عمل.

شكل (٨): التعاون بين الجهات الرقابية في القطاع المالي

المصدر: استناداً إلى البيانات المجمعة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال

الهدف الاستراتيجي السادس: تطوير رأس المال البشري

إن تطوير رأس المال البشري يُعدّ أيضاً أحد الركائز الأربعة في إطار رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. ويكمن الغرض الرئيسي من هذا الهدف الاستراتيجي في بناء الكفاءات داخل القطاع المالي من خلال زيادة المهارات والخبرات عن طريق التدريب والتعليم المكثف والاستثمار في الأفراد والتطوير الوظيفي واضح المعالم. وعلى سبيل المثال، بلغ متوسط سنوات التعليم المتوقعة في قطر ١٣,٤ سنة في عام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ١١,٤ سنة في الدول العربية. وبلغت نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي أكثر من ١٠٠٪ خلال الفترتين (شكل ٩).[٧]

الرؤية

تقديم تعليم تجاري وأكاديمي متطور يساهم في رسم ملامح الشخصية التي تعتز بدينها وتاريخها وخلق كوادر اقتصادية قطرية تساهم في عملية التنمية المستدامة في الدولة وتعتمد على رؤية قطر الوطنية.

مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية المستقلة

وإدراكاً منها للحاجة إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، استثمرت الحكومة في مجال التعليم بشكل كبير. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن البنك الدولي، بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم نحو ٤,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ مقارنة بمتوسط عالمي بلغت نسبته ٤,٧٪. وبالتعاون

٧- تشير نسبة الالتحاق الإجمالية في شكل (٩) إلى عدد الأطفال المسجلين في مرحلة تعليمية معينة (الابتدائية أو الثانوية)، بصرف النظر عن سنهم، مقسوماً على عدد السكان الذين بلغوا السن الرسمي للالتحاق بنفس المرحلة. ويغطي إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي لعام ٢٠١٠ الفترة من ٢٠٠١ -٢٠٠٩، وتغطي الفترة من ٢٠١٠ -٢٠١٥ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي لعام ٢٠١٥.

مع الجامعات المحلية، أطلقت الجهات الرقابية للقطاع المالي برنامجاً للتدريب وبناء القدرات في كلا المجالين المالي والمصرفي، في حين تقدم العديد من الجامعات الأجنبية الرائدة دورات تدريبية عن بُعد في مجالات متنوعة. وتهدف هذه الجهود إلى بناء قدرات الشباب وتطوير الفكر التحليلي وتحسينه وبالتالي المساهمة في تطوير القطاع المالي في الدولة.

شكل(٩): تطور التعليم في دولة قطر

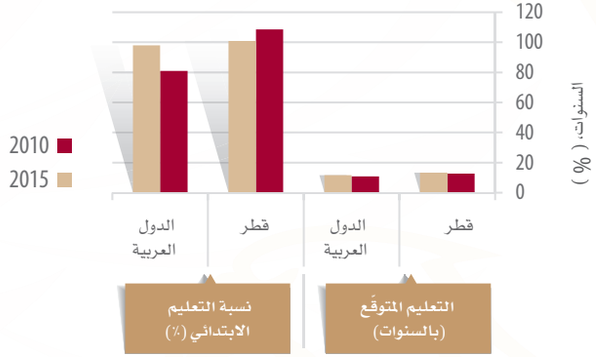

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وقد اتخذت مجموعة من المبادرات من خلال الخطة الاستراتيجية الأولى لتشجيع بناء القدرات، وتعزيز المهارات القيادية، وتعزيز التميز التنظيمي بشكل عام. فعلى سبيل المثال:

- قام مصرف قطر المركزي بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي، في عام ٢٠١٢ بإنشاء مدرسة ثانوية مستقلة متخصصة في العلوم المصرفية وإدارة الأعمال للبنين والبنات.
- شاركت هيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بشكل فعال في برامج الإعارة والتدريب لتيسير معرفة الكفاءات المحلية بالوظائف والأعمال التابعة للجهات الرقابية في القطاع المالي.
- عملت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بشكل وثيق مع وزارة التنمية الإدارية لتطوير برنامج ابتعاث لطلاب المرحلة الثانوية المهتمين بالحصول على وظائف في القطاع المالي. برنامج «كفاءة» لرفع الكفاءات العامة للأشخاص الذي يعملون في القطاع المالي في دولة قطر (إطار ٣: كفاءة)

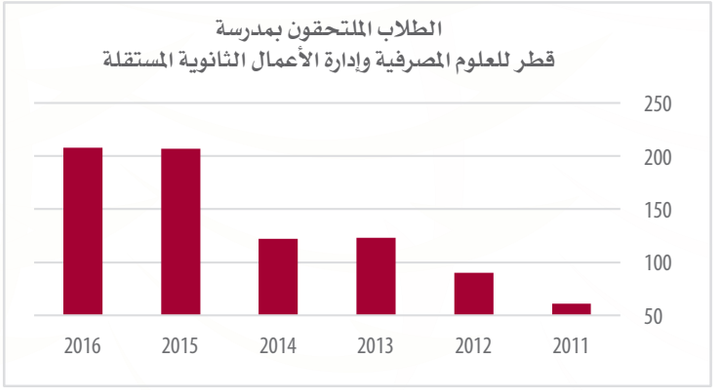

- قامت هيئة قطر للأسواق المالية بتطوير برنامج تعليمي وتدريبي يركز على الكفاءات بالتعاون مع أكاديمية قطر للمال والأعمال ومعهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمارات،

- تم إنشاء برنامج الماجستير في مجال التنظيم الرقابي والقيادة من قبل جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال أتش إي سي - باريس بدولة قطر بالتعاون مع الجهات الرقابية في القطاع المالي وذلك لدعم وبناء قادة المستقبل من أبناء قطر في القطاع المالي.

إطار رقم (٣): برنامج «كفاءة»: تمهيد الطريق أمام القطاع المالي في الحاضر والمستقبل

يُعدّ برنامج «كفاءة» مبادرة رائدة مبنية استناداً إلى فلسفة فريدة ومستمرة تتمثل في رفع الكفاءات العامة للأشخاص الذين يعملون في القطاع المالي في دولة قطر. وباعتبارها فكرة منبثقة من جانب أصحاب العلاقة المالية في الدولة، فإن إطار التدريب والكفاءة التابع لمبادرة كفاءة ينطلق تحت الرعاية الكاملة للجنة تنمية الأسواق aوهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. وقد تأسست في يونيو عام ٢٠١٥ بالتعاون مع أكاديمية قطر للمال والأعمال. وتهدف هذه المبادرة الأولى من نوعها في المنطقة إلى سد الثغرات والحد من حالات التناقض وعدم الاتساق في السوق وتنظيم المؤهلات وتوحيد أفضل الممارسات لرفع مكانة دولة قطر على خارطة العالم بوصفها مركزاً مالياً عالمياً.

وفي الوقت ذاته، تم اتخاذ سياسات استباقية لزيادة نسبة القوى العاملة الوطنية في القطاع المالي. ففي القطاع المصرفي ارتفعت نسبة المواطنين في المتوسط بنحو ٢٥٪ تقريباً خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، ومن ناحية أخرى بلغت هذه النسبة نحو ٥٠٪ و٢٧٪ في كل من هيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم قطر للمال على التوالي.

الخطة الاستراتيجية الثانية:
لمحة عامّة

تبلورت فكرة الخطة الاستراتيجية الأولى قبل بداية الأزمة المالية العالمية، وانطلقت تحديداً عندما كان العالم لا يزال يستشعر تداعيات الأزمة. في تلك الفترة، تفاقم الوضع سوءاً مع تراجع أسعار السلع التي يشكل النفط جزءاً كبيراً منها، فواجه صانعو السياسات صعوبات تمثلت بالنمو الضعيف والانخفاض السريع في أسعار النفط منذ منتصف العام ٢٠١٤، أي في خلال فترة تنفيذ الخطة.

أما الخطة الاستراتيجية الثانية وهي خطة متطورة بامتياز فتمّ إعدادها على خلفية انتعاش عالمي ضعيف ومتفاوت، وقيام أهم المصارف المركزية في العالم بتبنّي سياسات نقدية متباينة، بالإضافة إلى المبالغة في استخدام الروافع المالية من البنوك والشركات، الأمر الذي كوّن حلقة من الآثار المرتدّة السلبية. وفي الوقت نفسه شهدت الاقتصادات العالمية تزايداً في عدد مصارف الظل إلى جانب تقلب الأسعار في تدفقات رأس المال. وطرحت هذه التحديات عدداً من الصعوبات والتعقيدات التي لم تكن في الحسبان خلال إعداد السياسات، ناهيك عن نشوء منتجات، وآليات، وخدمات جديدة نتيجة التطورات التي شهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات، مما أدى إلى ازدياد الأرباح الرقمية بشكل ملحوظ، ولكن أيضاً إلى نشوء المخاطر المرتبطة بها.

" وسيستمر العمل على زيادة كفاءة الإنفاق العام وتعزيز الشفافية والرقابة من خلال المتابعة الوثيقة لكافة المشاريع والبرامج الحكومية والتركيز على المشاريع التنموية الكبرى.

لقد تعزّز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتجنّب التضخم ومواجهة ضغوط السيولة وتعزيز القطاع المصرفي."

كلمة سمو الأمير
في افتتاح دور الانعقاد السادس والأربعين
لمجلس الشورى -نوفمبر ٢٠١٦

بيئة العمل القائمة:

- الوضع الجديد لأسعار النفط
- تحديات المخاطر المتشعبة، وتقييمها عن كثب، والرقابة المستمرة عليها
- ازدياد الترابط بين المؤسسات والأسواق المالية
- نمو سريع في الابتكار المالي والمخاطر المصاحبة له

أما على الصعيد الداخلي، فتعتبر أسعار الهيدروكربون عاملاً اقتصادياً أساسياً. حيث كشف انخفاضها من أعلى مستوى سجلته لسنوات عديدة عن ضرورة وضع خارطة طريق واضحة هدفها تطوير التنويع الاقتصادي وإنماء اقتصاد وطني يعتمد على الذات. وفي هذا السياق، نشأت عن الظروف الإقليمية المعاكسة تحديات لم تكن إلى حينه في الحسبان. إلا أنه وبالرغم من هذه الأوضاع، توفّر استراتيجية التنويع الاقتصادي وبرنامج الاستثمار العام الموسّع القاعدة الأساس لتطبيق الخطة الاستراتيجية الثانية (٢٠١٧-٢٠٢٢).

تظهر التحليلات وجود العديد من العوامل المواتية التي تصبّ في المصلحة الاقتصادية. أولاً، تستمرّ البلاد في الحفاظ على تصنيفات ائتمانية قوية حيث تحتلّ المرتبة ١٨ من أصل ١٣٨ دولة في مجال التنافسية العالمية، بحسب تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٦-٢٠١٧. ثانياً، تحتل دولة قطر المرتبة ٤٦ من أصل ١٤٥ دولة بحسب مؤشر النمو للاتحاد الدولي للاتصالات في العام ٢٠١٦. كما حققت البلاد أهدافاً كبيرة على صعيد التنمية البشرية فاحتلّت المركز ٣٣ من بين ١٨٨ دولة في العام ٢٠١٦ حيث بلغت القيمة التأشيرية ٠,٨٥٦ (مع العلم أن سقف

هذه القيمة هو ١)». من ناحية أخرى، يعتمد صانعو السياسات استراتيجية احترازية وحازمة للاستفادة من الموارد الهيدروكربونية وتطبيق السياسة المالية بشكلٍ يضمن المساواة بين الأجيال فيما يتعلق بهذه الموارد التي ستنضب يوماً. كما أن انخفاض أسعار تعادل النفط لأغراض الموازنة لدولة قطر يعطي مختلف الجهات المجال لتحديد أولويات المصروفات بالشكل الذي تراه مناسباً والذي يكون متوافقاً مع أهداف التنمية طويلة الأمد في البلاد (شكل ١٠).

في هذا السياق، وضع صانعو السياسات خارطة الطريق للخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (٢٠١٧-٢٠٢٢). وتهدف هذه الخطة إلى الاستمرار في الطريق الذي بدأته الخطة الاستراتيجية الأولى، مع مراعاة التحديات التي رافقت تطبيقها والدروس المستخلصة منها. وينعكس ذلك في الأهداف التي تنطوي عليها الخطة الاستراتيجية الثانية حيث أنها تتوافق بشكل كبير مع تلك المتضمنة في الخطة الاستراتيجية الأولى ولكن تشمل عدداً من التعديلات والأهداف الجديدة.

أما الرسالة الشاملة والرؤية المصاحبة للخطة الاستراتيجية الثانية والأسس التي تمكّن من تطبيقها فقد جاءت بشكل رؤية، وهدف، وقيم، وعوامل تمكين. إلا أنه مقارنة بالخطة الاستراتيجية الأولى تم تعديل هذه العناصر لتعكس البيئة التشغيلية المتغيرة مع الحفاظ على الطابع الأساسي للخطة.

شكل (١٠): أسعار تعادل النفط

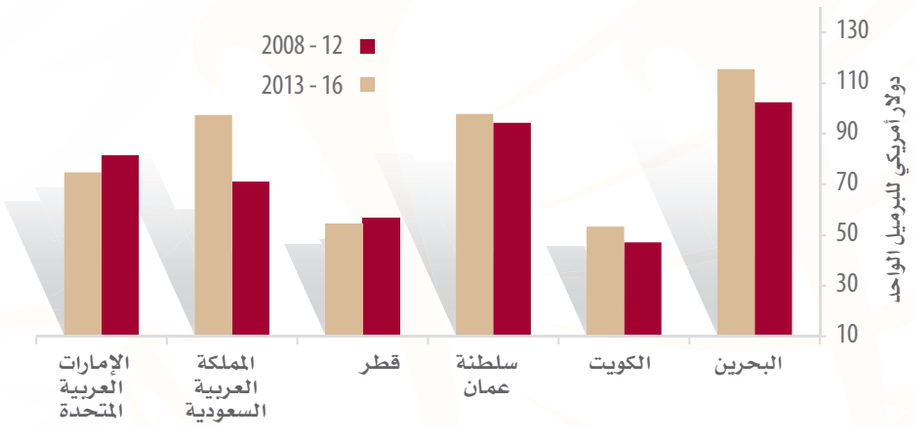

الخطة الاستراتيجية الثانية:
الرؤية، الرّسالة،
القيم وعوامل التمكين

الرؤية

بناء قطاع مالي رائد يكفل حماية المستهلكين والمستثمرين، ويعزز روح الابتكار والتميز المؤسسي، ويضمن تنمية اقتصادية سليمة، شاملة ومستدامة

تحقيقا لأغراض الخطّة الاستراتيجيّة، تؤكد الجهات الرقابية المالية بشكل خاص على العناصر الأساسية التالية:

- **القيادة** – وضع دولة قطر بموقع ريادي في تنظيم القطاع المالي في المنطقة
- **التنمية الاقتصادية المستدامة** – تعزيز نمو واستقرار وفعاليّة القطاع المالي بما يتلاءم مع رؤية قطر الوطنيّة ٢٠٣٠
- **حماية المستهلك والمستثمر** – توفير الحماية اللازمة لمستهلكي الخدمات الماليّة والمستثمرين في أسواق رأس المال
- **التميز التنظيمي** – المحافظة على مستويات عالية من المعرفة والمهنية والابتكار للجهات الرقابية

الرّسالة

وضع إطار عمل رقابي يتسم بالمتانة والفعالية، ويدعم الرخاء الاقتصادي والاستقرار المالي، ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية

ويمكن توضيح العناصر الرئيسية للرّسالة على النحو التالي:

- **تعزيز الرقابة** والتعاون التنظيمي للمحافظة على الاستقرار المالي واستقرار الأسعار
- **تسهيل مساهمة** المؤسسات والأسواق المالية بشكل أكبر لضمان النمو الشامل
- **تعزيز الشفافية** في العمليات وضمان حماية المستهلكين والمستثمرين
- **تنشئة الايدي** العاملة المتعلمة والماهرة سعياً وراء تحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة
- **اتخاذ التدابير** التي تضمن تحقيق نمو مستدام، متوازن وعادل

القيم

وضعت الجهات الرقابية مجموعةً من القيم المشتركة للمساعدة في إنشاء ثقافة تدعم إنجاز الرّسالة وتوفِّر إطار عمل يتمّ من خلاله اتخاذ القرارات والخطوات الضرورية، وتتمثل هذه القيم فيما يلي:

- **التميز** – العمل نحو الابتكار والرؤية التطلعيّة
- **النزاهة** – تطبيق أعلى المعايير الأخلاقيّة
- **العدالة** – توخي الحياد والاستقلاليّة في ممارسة السلطة
- **المساءلة** – اتخاذ قرارات واضحة ومتناسقة وتطبيق الإجراءات في الوقت الملائم
- **العمل الجماعي** – العمل مع الأطراف أصحاب المصلحة بصورة مشتركة مبنيّة على التعاون
- **الاحترام** – الاعتراف بثقافة دولة قطر وعاداتها وقيمها وبتنوّع المقيمين فيها من حول العالم

شكل (١١): الأهداف الاستراتيجية الخمسة (٢٠١٧-٢٠٢٢)

يدعم تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية مجموعة من عوامل التمكين الرئيسية تشكل خطط العمل.

عوامل التمكين

سيتم تحقيق الأهداف من خلال استخدام ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
التعاون	الموارد البشرية	الوقت
التنسيق	المنتج	الثقة
الملاءمة	العمليات	الهدف

البناء على الأسس القائمة

المنهجية المعتمدة على التخطيط والتنفيذ وتميز الأداء:

من أجل توجيه جهودنا نحو التميز، فقد تم وضع الأهداف الاستراتيجية والأغراض الأساسية للخطة الاستراتيجية الثانية لتحقيق النتائج المرجوة. وتمثل خطط الأعمال الأنشطة التي تعمل مع الموارد لتحقيق أهداف الخطة، ويتم مراقبة وقياس هذه الأنشطة بشكل دائم ومتميز وفقاً لأفضل الأنظمة الرقابية المالية والمصرفية.

نستند في التخطيط والتنفيذ الفعال للأعمال على رؤية واضحة وموجزة ترتكز على المتطلبات القانونية والأولويات الوطنية للقطاع المالي.

ولضمان تطبيق الخطة الاستراتيجية الثانية بصورة موحّدة، سيتم اعتماد آلية رسمية للحوكمة تشمل:

١. **وضع آلية واضحة للمتابعة**
٢. **تحديد أصحاب المصلحة وأدوارهم ومسؤولياتهم**
٣. **تحديد نقاط الاتصال فيما بين الجهات الرقابية لأغراض متابعة تطبيق الخطة.**
٤. **تحديد المعايير المرجعية القياسية لتقييم الأداء على عملية المتابعة**
٥. **التوعية العامة للجمهور من خلال وسائل الإعلام المكتوب والإلكتروني**

الخطة الاستراتيجية الثانية:
النقاط الأساسية

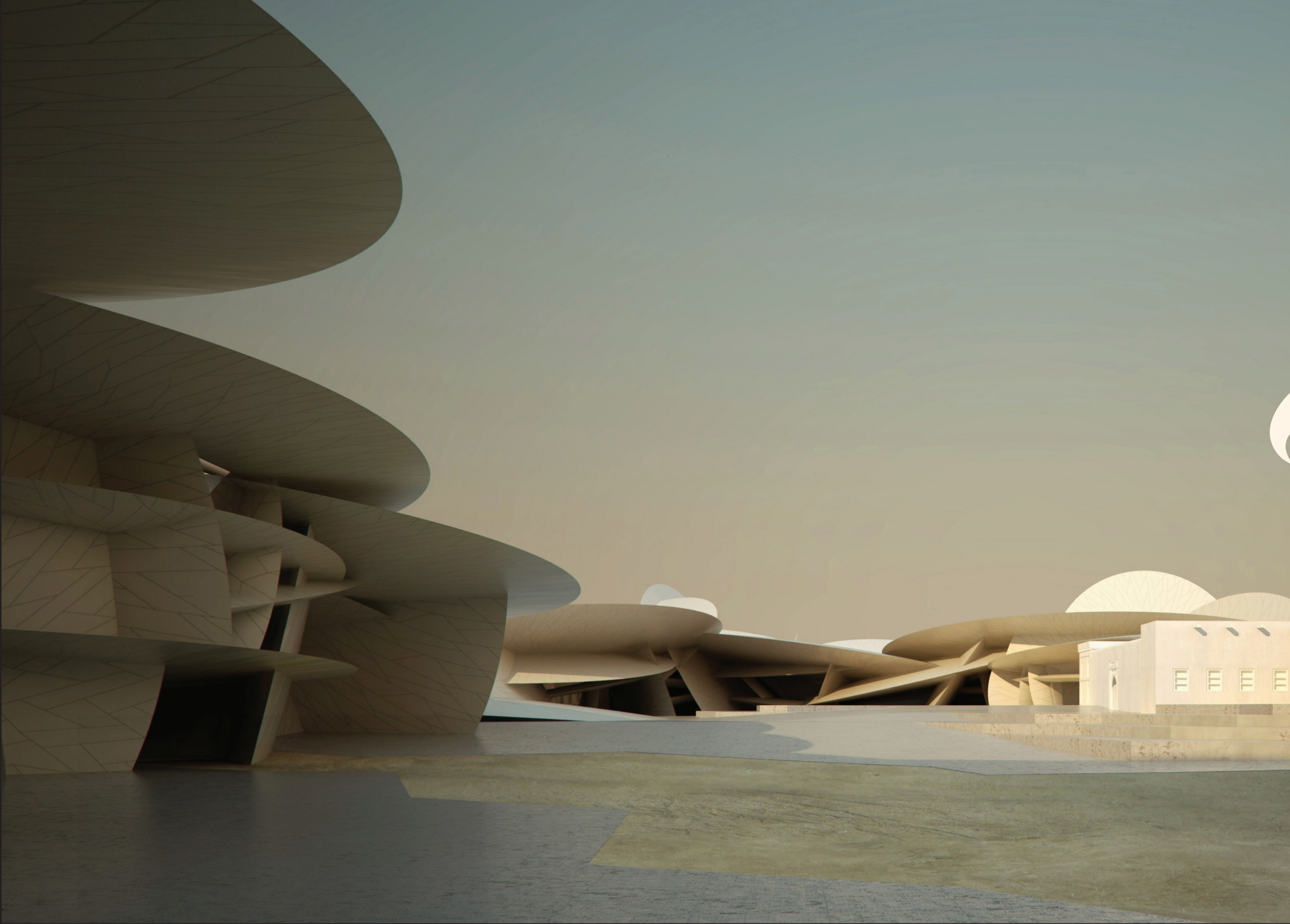

لضمان مستقبل مالي آمن وسليم وراسخ، عمدت الجهات الرقابية للقطاع المالي إلى الاعتماد على إنجازات الخطة الاستراتيجية الأولى، مع الاستمرار الدائم في مراعاة الأهداف الطويلة الأمد لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. كما تراعي الجهات الرقابية المالية التحديات العالمية والإقليمية، وتعمل بالتالي على إعادة توجيه هيكلية الأهداف عبر تعديل الأهداف السابقة والإضافة عليها بالصورة المناسبة. وبناءً على ذلك تضمنت الخطة الاستراتيجية الثانية خمسة أهداف. ويرافق كل هدف من الأهداف عدد من الكلمات الإرشادية التي تعكس ماهية الهدف.

" أولاً، الانتهاء من التشريعات والمراسيم اللازمة لتسهيل الاستثمار، وتقليل البيروقراطية، وتطوير النظام البنكي بما يتوافق مع المهام الكبرى التي نواجهها في المرحلة الجديدة من بناء الاقتصاد والدولة."

كلمة سمو الأمير
في افتتاح دور الانعقاد السادس والأربعين لمجلس الشورى -نوفمبر ٢٠١٧

وتتمثل الأهداف الخمسة للخطة الاستراتيجية الثانية فيما يلي:

١. **تعزيز الرقابة على القطاع المالي والتعاون الرقابي**
(تعزيز التنسيق وتوسيع المحيط الرقابي)

٢. **تطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي**
(تعزيز البنية التحتية للسوق والسيولة)

٣. **المحافظة على نزاهة النظام المالي والثقة فيه**
(تعزيز بنية المعلومات والحوكمة)

٤. **تعزيز الشمول والتثقيف المالي**
(تعزيز الوصول إلى النظام المالي واستخدامه)

٥. **تطوير رأس المال البشري**
(تعزيز المواهب والكفاءات)

شكل (١٢): رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية الثانية

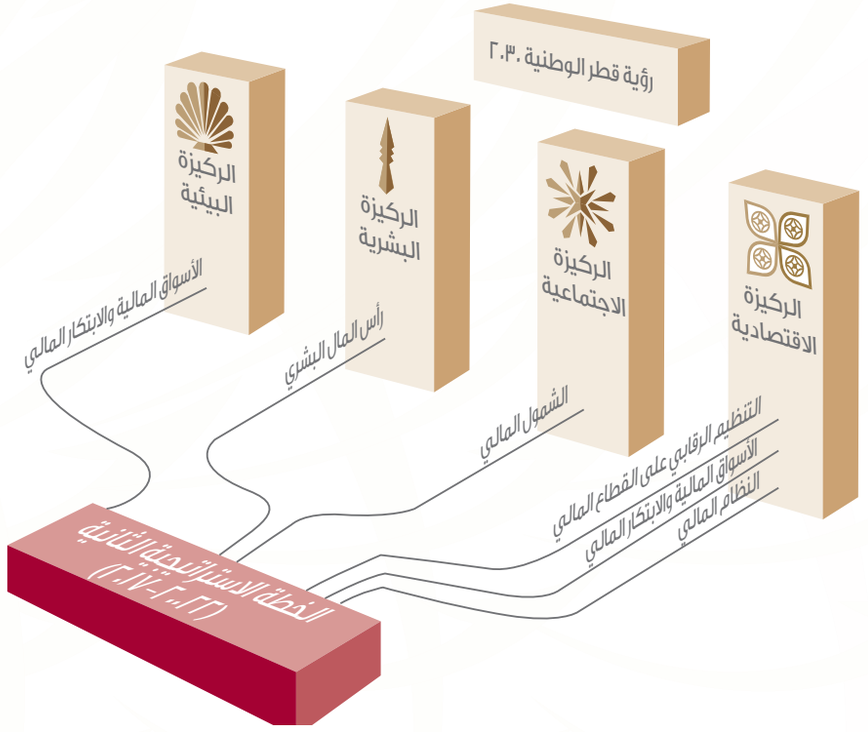

في ما يلي نبذة مختصرة عن الأهداف الاستراتيجيّة ومقارنتها مع أهداف الخطة الاستراتيجية الأولى مع تسليط الضوء على بعض السمات الأساسيّة.

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الرقابة على القطاع المالي والتعاون الرقابي

إن الغرض الأساسي من هذا الهدف هو ضمان توافق البيئة الإشرافية والرقابية في الدولة مع الممارسات العالمية من أجل حماية الاستقرار المالي وضمان النمو المستدام طويل الأمد. ويتخذ هذا الهدف أهمية بارزة خاصة في مرحلة ما بعد الأزمة المالية، حيث أن نقاط التلاقي على الأمور الرقابية فيما بين الجهات الرقابية والجهات الخاضعة لها يجب أن تكون أكثر تكراراً وعمقاً. وسيتم تعزيز ذلك من خلال التعاون الوطيد بين الجهات الرقابية للقطاع المالي والتفاعل المستمر مع الكيانات والوزارات الحكومية، عندما يكون ذلك ضرورياً.

تعزيز الرقابة والتعاون الرقابي للحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي

يرتبط هذا الهدف بالمبادرات المتعلقة بمقوّمات السوق التي نفّذت بموجب الخطة الاستراتيجية الأولى، إلا أنه أوسع بكثير من حيث الحجم والنطاق. كما أنه يشكل أحد الأهداف الأساسية على جدول أعمال الجهات الرقابية التي تسعى إلى جعل الأسواق المالية أكثر ثباتاً وعمقاً مع توسيع نطاقها. ويكمن الغرض من هذا الهدف في الحفاظ على مرونة المؤسسات والأسواق المالية وضمان اعتمادها على ذاتها وقدرتها على توفير منصة للتنمية المستقبلية بطريقة مستدامة مع الحفاظ في الوقت نفسه على عنصر الابتكار في تعاملاتها. وعليه، إنّ ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في قطر في عام ٢٠١٦ إلى نسبة تتخطى ٩٠٪، مقارنة بنسبة عالمية تبلغ ٤٦٪ ونسبة أقل منها بقليل في العالم العربي، يشكّل تأكيداً على وجود أرضية صلبة لتطوير المنصة التكنولوجية (شكل ١٣).

مساهمة أكبر للمؤسسات والأسواق المالية لضمان تنمية شاملة

شكل (١٣): مستخدمو الإنترنت (نسبة ٪ من مجموع السكان)

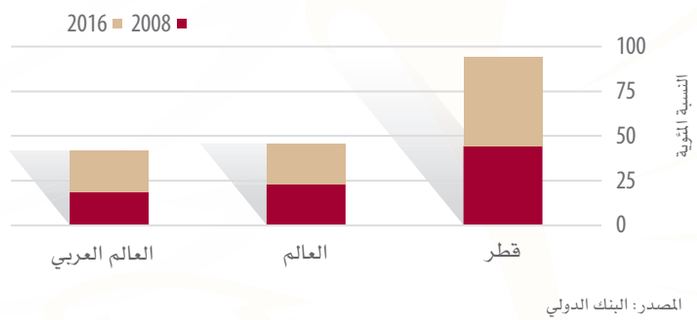

المصدر: البنك الدولي

وبالتوازي مع ما تقدّم، يربط هذا الهدف بين فوائد التكنولوجيا المالية أو الفينتك والتمويل الأخضر لخلق مناخاً يسهّل الابتكار في القطاع المالي مع الحدّ في الوقت نفسه من آثار أي خلل قد يحدث . (إطار٤: التمويل الأخضر).

إطار رقم ٤: التمويل الأخضر (Green financing)

إنّ التمويل الأخضر، بحسب تعريف مؤسسة التمويل الدولية، هو الاستثمارات والقروض التي تموّل المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية. وفي إطار المخاوف البيئية المتزايدة، يشتدّ التركيز على التمويل الأخضر. وبحسب مؤسسة التمويل الدولية، سجلت القروض المخصصة لتمويل المشاريع في القطاعات التي تركّز على الأنشطة الخضراء نسبة ١٥٪ من إجمالي قيمة القروض المجمعة فيما تصل قيمته إلى ١١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٤.

وقد كان للتمويل الأخضر صداه في قطر، حيث قام عدد من البنوك التجارية الرائدة بإطلاق برنامج قرض الإسكان تحت عنوان «الرهن الأخضر» وهو يهدف إلى مكافأة أصحاب العقارات الجدد الأصدقاء للبيئة بأسعار تساهلية للفائدة مع تمديد فترة السداد. بالإضافة إلى ذلك، كان بنك قطر للتنمية سبّاقاً إلى تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الزراعة، والثروة الحيوانية والسمكية، بهدف تمكين المؤسسات المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاع.

استناداً إلى بيانات مؤسسة التمويل الدولية، يظهر الشكل البياني التالي قيمة القروض الخضراء لعيّنة من الدول المتقدمة والناشئة في عام ٢٠١٤ إلى جانب حصتها من هذه القروض الخضراء. ومن بين إجمالي قيمة القروض البالغة ١٦٤.٧ مليار دولار أمريكي، بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية ٣٥٪ وحصة أول خمس دول ٦٠٪. أما قطر فقد بلغت حصتها ٠.٣٪ من المبلغ الإجمالي حيث وصلت قيمة القروض الخضراء فيها إلى ٠.٥ مليار دولار.

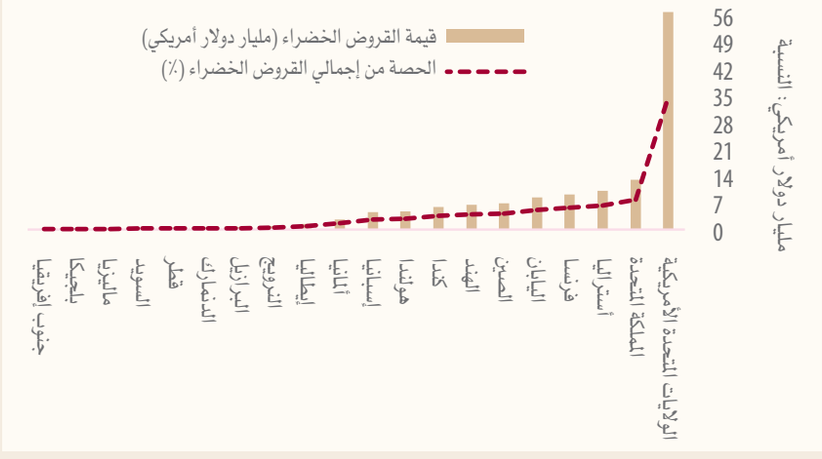

الهدف الاستراتيجي الثالث: المحافظة على النزاهة والثقة في النظام المالي

يُعتبر بناء القطاع المالي القطري والحفاظ على نزاهته مهماً ليس فقط من أجل الاستقرار المالي وإنما أيضاً من أجل الحفاظ على تنوّع ونمو طويل الأمد. ولا تتحقق ثقة المشاركين في النظام المالي إلا بضمان النزاهة، وتطبيق مستويات عالية من الشفافية، والتشديد على معايير الإفصاح وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفيذ القوانين والأنظمة بشكل فوري، وتعزيز آليات الدفاع السيبراني لمقاومة التحديات. كما يشتمل هذا الهدف على تعزيز البنية التحتية للمعلومات الائتمانية. (إطار ٥: التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني).

إطار رقم (٥): التكنولوجيا المالية « الفينتك» والأمن السيبراني

يعرّف مجلس الاستقرار المالي مصطلح التكنولوجيا المالية « الفينتك» على أنها ابتكارات مالية تستخدم التكنولوجيا لاستحداث نماذج أعمال، أو تطبيقات، أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وتعمل على توفير الخدمات المالية. وبما أن التكنولوجيا المالية تعتمد على التقاء أكثر قطاعات الأعمال حيوية وهما قطاعي المال والتكنولوجيا، فقد أعادت تحديد، ورسم، وتوجيه دائرة الأعمال في كافة أنحاء العالم. وبالاستناد إلى تقرير صادر عن وامدا، فإن العالم العربي كان، مع نهاية عام ٢٠١٥، يضم أكثر من ١٠٥ شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في ١٢ دولة. وقد أصدرت منظّمة التجارة العالمية تقريراً يفيد بأن إجمالي الاستثمار في التكنولوجيا المالية على مدى خمسة أعوام، خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، في الشرق الأوسط هو ٠,٩ مليار دولار، وهي تفوق مثيلتها المسجلة في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ومع الطفرة المتوقعة في التجارة الالكترونية وازدياد التركيز على المنتج المناسب من حيث التكلفة، فمن المتوقع أن تؤدي التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في قيادة الخدمات المالية في المستقبل القريب.

ومع ازدياد أهمية التكنولوجيا المالية، تأتي ضرورة تعزيز الآليات القوية للأمن السيبراني، كي لا تضيع فوائد التكنولوجيا المالية. ويتطلب هذا الأمر مستوى معيناً من الاستعدادات في العديد من المجالات ومنها الحوكمة السيبرانية (مثل فهم وتحليل التقنيات السيبرانية والوقائع الأمنية بشكل أفضل)، والشراكات الأمنية (مثل ضمان الشراكات الأمنية الموثوقة بين مختلف مكوّنات النظام المالي)،

وترسيخ مقوّمات الثقة (مثل استخدام المعاملات الموثوقة الكاملة كتقنيات البلوك تشين وهي تقنية رقمية لتسجيل المعاملات والتحقق منها)، وتقنيات الأمن المتقدّمة (مثل القياسات الحيوية الفيزيائية والسلوكية). وعليه، يجب طرح مسألة تطوير وتنمية قدرات الأمن السيبراني بشكل واضح. ولطالما كانت قطر السباقة إلى تطوير آليات الدفاع السيبراني، حيث قام مصرف قطر المركزي في يونيو ٢٠١٧ بإطلاق ونشر الاستراتيجية الخاصة بأمن المعلومات في القطاع المالي بالدولة، وهي تتألف من خمس وظائف متزامنة ومستمرة. وتحدد الاستراتيجية كيفية تطوير وتشغيل مستويات الأمان الإلكترونية لخدمة المصالح الوطنية والأهداف الأمنية ومواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالقطاع المالي. وبناء على هذا التطور وبالاستناد إلى بيانات عام ٢٠١٦، فقد احتلّت قطر المركز الثالث عربياً في تصنيف المؤشر العالمي للأمن السيبراني الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

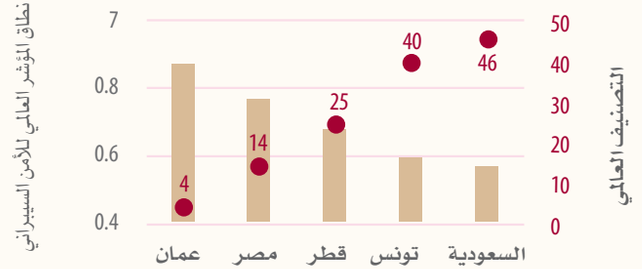

تلتزم قطر بمحاربة التمويل غير المشروع وبحماية البنية التحتية وبنية المعلومات الخاصة بالقطاع المالي من أي حوادث سيبرانية. إن الغاية من هذا الهدف هي أيضاً دعم استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة باللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتطبيق استراتيجية أمن المعلومات الجديدة للقطاع المالي وذلك للحد من الجرائم السيبرانية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز الشمول المالي

إن دور الشمول المالي كسياسة استراتيجية أساسية للمساهمة في تعزيز النمو المستدام، وخلق فرص العمل، والحدّ من حالات عدم المساواة، وحماية الاستقرار المالي يحظى بأهمية معترفٍ بها على صعيد واسع. ومن هذا المنطلق، تم اعتماد هذا الهدف الجديد، ليس فقط من خلال الأعمال المتعلقة بالعرض مثل التدابير التي تسمح بالنفاذ إلى التمويل ولكن أيضاً من خلال الأعمال المتعلقة بالطلب كتعزيز التثقيف المالي. كما أن من الأهمية بمكان ضمان الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية المناسبة والعالية الجودة والاقتصادية من قبل المجموعات السكانية أو الأعمال التجارية التي لا تملك حسابات مصرفية أو التي لا تحظى بمثل هذه الخدمات. أما عدد فروع البنوك للمئة ألف شخص الذي يعدّ أحد قياسات الشمول المالي الديموغرافي-فقد ازداد بنسبة ٦٠٪ تقريباً خلال الأعوام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٦، في حين ازداد الشمول المالي الجغرافي، أي عدد فروع البنوك للألف كيلومتر مربع بنسبة ١٠٪ خلال الفترة نفسها (شكل ١٤).

> تشجيع التدابير التي تكفل الاستدامة والتوازن والنمو العادل

شكل (١٤): مؤشرات الشمول المالي

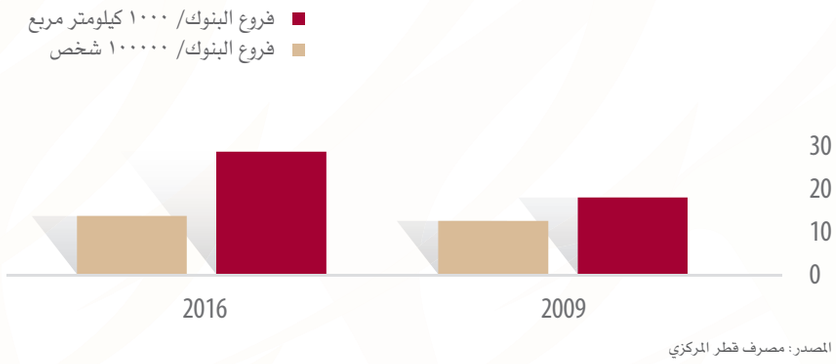

المصدر: مصرف قطر المركزي

وسيؤدي استخدام الابتكار المالي في جعل العمليات المالية في شكل رقمي وآلي إلى إتاحة الفرصة للقطاع المالي بالوصول إلى العملاء والمستثمرين من كافة الفئات بشكل سهل وبتكلفة أقل. كما تشكل هذه الخدمات المالية مقاربة صديقة للبيئة وتعطي الفرد في الوقت نفسه إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والممكنة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير رأس المال البشري

يعزّز هذا الهدف التزام الجهات الرقابية للقطاع المالي ببناء وتنمية رأس المال البشري، بالتوافق مع الهدف السادس من الخطة الاستراتيجية الأولى. وبغية تحقيق أهداف ورؤية الخطة الاستراتيجية الثانية، تكمن أهمية زيادة حجم القدرات، والمواهب والقيادات، ليس فقط على مستوى المؤسسات بصورة منفردة، وإنما بشكل أوسع يشمل قطاع الخدمات المالية وذلك للاستفادة من الانجازات والمحافظة عليها في المستقبل. وتتمتّع قطر بمجموعة سكانية شابة متنامية، فأكثر من ٨٠٪ من سكانها يقع ضمن مجموعة الفئة العمرية العاملة (العمر: من ١٥ إلى ٦٤ سنة)، وتشكل هذه النسبة مورداً حيوياً للتنمية المستدامة على المدى الطويل. (الرسم البياني ١٥).

الركائز الثلاثة لجهود الشمول المالي

عالمياً، تتمثل هذه الركائز في وجود إطار موحد للشمول المالي وفي التثقيف المالي وفي حماية العملاء

شكل (١٥أ): الهرم السكاني

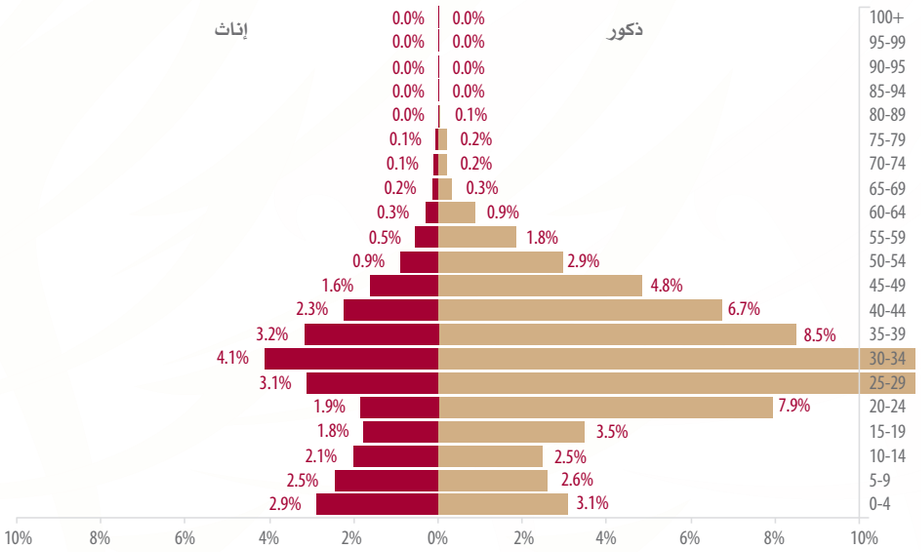

قطر - ٢٠١٦
عدد السكان: ٢,٢٩١,٣٦٨

المصدر: الموقع الالكتروني للهرم السكاني للعالم
PopulationPyramid.net

٨- البيانات الواردة في الشكل ١٥ أ و ١٥ب قد لا تتفق بالضرور مع بيانات من مصادر أخرى.

كما تعوّل الدولة بشكل كبير على تطوير هذه الثروة الوطنية من خلال توحيد ركائز رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠ تحت عنوان تحقيق التنمية البشرية. وليس بالأمر المفاجئ أن تسعى الجهات الرقابية وبجهد كبير إلى اجتذاب الأفراد القطريين من فئة الشباب للعمل في القطاع المالي والمصرفي من أجل المساهمة في التطور الاقتصادي للبلاد بأشكاله المتنوعة وتعزيز المواهب والمؤهلات بالاستناد إلى برنامج «كفاءة». لذلك، تسعى الجهات الرقابية إلى استقطاب المواهب الشابة وتغذيتها بالدراسات العليا والبرامج التخصصية من خلال الشراكة مع أكاديمية قطر للمال والأعمال قبل أن تبدأ هذه المواهب مسارها المهني في القطاع المالي. وتدعم الجهات الرقابية هذا المسار من خلال التطوير المستمر للقدرات الشابة بغية توسيع المهارات والارتقاء بها. كما تلتزم بتطوير المهارات والقيادات اللازمة لضمان إدارة المواهب بشكل فعال وتكوين مجموعة قيادية تستطيع تثبيت فوائد الاستراتيجية وإنجازاتها على المدى الطويل.

شكل (١٥ب): السكان العاملون

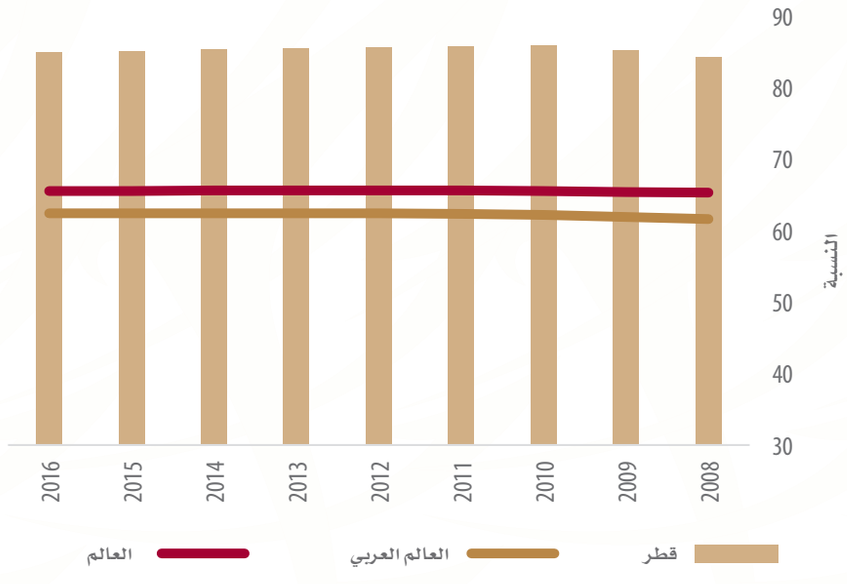

المصدر: البنك الدولي

الملاحظات الختامية

على الرغم من الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المواتية؛ حافظ الاقتصاد القطري على مرونة عالية وحقق تقدماً ملحوظاً في السنوات العشر الماضية. إلا أن هذه النتائج لا تخفّف من الجهود المستمرّة التي يبذلها واضعو السياسات لاتخاذ تدابير تهدف إلى حماية القطاع المالي من أحداث غير متوقعة. وشكّلت الخطة الاستراتيجية الأولى عاملاً أساسياً في ذلك. وهي نتجت عن عملية تفكير عميق ومنسق لإعداد خارطة ترسم طريق القطاع المالي نحو التقدم فيما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦.

أما التطورات الاقتصادية المتسارعة في السنوات القليلة الماضية فقد دفعت بالجهات الرقابية المالية إلى النظر في القطاع المالي بصورة متجددة. وتمت الاستفادة من الدروس المستخلصة من التحديات التي واجهتها الخطة الاستراتيجية الأولى وعدد من الأحداث الطارئة خلال إعداد الخطة الاستراتيجية الثانية. وهي تتكوّن من معالم ومقاييس محددة للمساءلة، وتقدّم أهدافاً وخطط عمل مركّزة لتوجيه وضع السياسات في المدى المتوسط.

وتقدم الخطة الاستراتيجية الثانية خطة طريق محددة المعالم للقطاع المالي وصانعي السياسات تساعدهم في اجتياز الفرص والتحديات وصولاً إلى عام ٢٠٢٢.

ملحق:
الأهداف الرئيسية ونقاط العمل

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الرقابة على القطاع المالي والتعاون الرقابي

الأهداف الرئيسية	خطة العمل
(أ) وضع الأنظمة الرقابية للقطاع المالي بالاستناد إلى المعايير الدولية	• إجراء التقييم المستمرّ للممارسات القائمة في الجهات الرقابية الرئيسية ومقارنتها مع أفضل الممارسات الدولية، وتحسين هذه المعايير لتتناسب مع تلك المعتمدة في الدول المتقدمة، بحسب ما يكون ذلك مناسباً. • إعداد وتطبيق الأنظمة الاحترازية الكلية المناسبة • صياغة تحديثات القوانين والتشريعات الخاصة بالتنظيمات الرقابية. • تطبيق المتطلبات الاحترازية الجزئية
	• تحديث أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف)
	• إرساء التوافق في أنظمة القطاع المالي من خلال: أ. معالجة الثغرات والتداخلات الرقابية ب. دعم إنشاء لجنة شرعية مركزية للمصارف الإسلامية لإرساء التناغم في قطاع الخدمات المالية الإسلامية
	• إرساء التوافق بين معايير وقواعد وأنظمة الترخيص الخاصة بالتأمين
	• دعم نمو قطاع إدارة الأصول من خلال ضمان التوافق بين متطلبات مختلف أطر العمل الرقابية حيث يكون ذلك ممكناً.
	• تقييم إطار عمل الأجور والعمولات الخاصة بالمستشارين الماليين ووسطاء التأمين • تطبيق نظام مناسب لمزاولة الأعمال
(ب) تعزيز التعاون والتواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي، والجهات التي تضع المعايير الإقليمية والدولية	• إعداد آلية رسمية لتنسيق كافة المسائل، وطلبات المعلومات، ومواقف الدولة من القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي الإقليمي، في المنتديات الرقابية الإقليمية والدولية وتلك القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي. • تسهيل وتحسين الوصول للبيانات الائتمانية عبر الحدود • توحيد البرامج الرقابية للإشراف على المستوى الإقليمي لتمكين شركات الخدمات المالية (السماسرة) من تداول الأوراق المالية ضمن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي
(ج) تعزيز التعاون والتواصل مع الوزارات وغيرها من الجهات الحكومية والجمهور	• تعزيز إطار عمل التعاون مع وزارة المالية بشأن السياسات التي تتطلب تنسيقاً وثيقاً معها. • ضمان التنسيق الفعال مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى المعنية بالنسبة إلى صياغة السياسات ومناقشتها وتبادل المعلومات بشأنها. • تطبيق استراتيجية مشتركة للاتصالات والتواصل مع الإعلام

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي

الأهداف الرئيسية	خطة العمل
(أ) توسيع وتعزيز أسواق المال	• وضع الإجراءات والسياسات لتنمية سوق السندات. • وضع السياسات لدعم تنمية التمويل الإسلامي. • وضع آلية لتسهيل الحصول على التمويل من خلال تطبيق السياسات اللازمة لتطوير الأسواق البديلة. • تطوير طرق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأعمال العائلية من خلال وضع السياسات التي تشجيع على توفير المزيد من التمويل المشترك لهذه الشركات بما فيها الشركات المبتدئة • وضع السياسات التي تشجع على إدراج قطاع الأعمال العائلية • تطبيق أنظمة السوق على الكيانات الخاصة ذات الملكية المغلقة
(ب) تنسيق مبادرات السياسات لدعم التنويّع والابتكار في الخدمات والمنتجات المالية	• وضع وتطبيق استراتيجية التكنولوجيا المالية. • تطوير إطار العمل التنظيمي لدعم منتجات الرينمينبى التقليدية ومنتجات الرينمينبي الإسلامية في أسواق رأس المال • تشجيع الاستثمار المستدام والتمويل الأخضر، ووضع الحوافز للشركات المالية وشركات الصناعة لدعم التمويل الأخضر. • تكثيف التعاون مع بنك قطر للتنمية لتعزيز التنوّع الاقتصادي من خلال التمويل الأخضر. • تسهيل إصدار السندات الخضراء • تعزيز اعتماد التدابير البيئية والاجتماعية في أنظمة الحوكمة المؤسسية المعتمدة بين الجهات الرقابية.
(ج) تعزيز البنية التحتية للمدفوعات ودعم تطوير خدمات الدفع الحديثة	• تحديث نظام المدفوعات والتسويات بشكل مستمر لضمان توافقه مع أفضل الممارسات الدولية. • تعزيز دورة التسوية في أسواق رأس المال. • إصدار حسم التسوية النهائية والقوانين المصاحبة. • تطوير أدوات التحويل الدولي للأموال • تطوير وتسهيل خدمات الدفع الحديثة للأفراد من خلال وضع الأساس القانوني، والرقابة، والوظائف ذات الصلة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: المحافظة على نزاهة النظام المالي والثقة فيه

الأهداف الرئيسية	خطة العمل
(أ) تعزيز الاستقرار المالي	• وضع إطار العمل الخاص باتخاذ القرارات وآلية تطبيق توصيات لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر. • وضع وتطوير نظام الإنذار المبكر عن طريق استخدام التقنيات الحديثة. • تعزيز قدرات تقييم المخاطر والقدرات الإدارية. • إنشاء إطار عمل لحماية المودعين في شكل نظام تأمين الودائع. • إنشاء صندوق لحماية المستثمرين
(ب) دعم فعالية وشفافية وحوكمة السوق.	• نشر العقوبات والجزاءات لأغراض الوقاية العامة في القطاع المالي. • ضمان توافر البيانات والمعلومات الشاملة والنوعية الخاصة بالعملاء والمستثمرين. • القيام بمراجعة شمولية على نطاق القطاع حول ترتيبات الحوكمة القائمة في المؤسسات المالية. • تعزيز وتطوير إطار عمل المعلومات الائتمانية.
(ج) ضمان حماية المستهلك والمستثمر	• وضع سياسات واجراءات متّسقة وآليات متناغمة لفض المنازعات بين المستثمر والمستهلك في القطاع المالي • إنشاء نظام التحكيم الإلزامي. • تطبيق توصيات دراسة فريق العمل للخدمات الاستشارية المالية. • إنشاء سجلّ موحّد للكيانات المرخص لها في كافة الجهات الرقابية.
(د) تعزيز عناصر التوافق، والسلامة، والسرّية في إعداد تقارير البيانات، والتحليل الإشرافي	• اعتماد الأدوات الخاصة بإعداد التقارير المالية الدولية بين الجهات الرقابية بما يتناسب مع كل منها • إنشاء مركز إيداع للمعلومات المباشرة الخاصة بالتأمين على المركبات بما في ذلك وثائق التأمين الحالية، والخلفية التاريخية، والمطالبات للتمكن من وضع قوائم الأسعار. • مكافحة الجريمة المالية من خلال دعم استراتيجية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الهادفة إلى توفير إطار العمل الأفضل بالنسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
(هـ) تعزيز الأمن السيبراني ضمن القطاع المالي.	• تطبيق استراتيجية أمن المعلومات في القطاع المالي • تعزيز الأنظمة الرقابية المطبقة على البنوك وغيرها من مؤسسات القطاع المالي. • إنشاء مركز للأمن الإلكتروني وقاعدة بيانات للتهديدات الحديثة وتحليلها بهدف الاستجابة والرد المناسب على التهديدات الوشيكة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز الشمول والتثقيف المالي

الأهداف الرئيسية	خطة العمل
(أ) تعزيز الشمول والتثقيف المالي	• إعداد فهم مشترك للشمول المالي في القطاع المالي. • تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي. • تشجيع المؤسسات المالية على توفير المنتجات والخدمات المالية من دون فرض رسوم خاصة أو حد أدنى من الأرصدة • تسهيل إدخال المعاملات الإلكترونية لضمان خدمات مالية سريعة، وآمنة وفعالة. • تحديد آلية تسعير مرجعية ضمن القطاع المالي لدعم الشمول المالي. • دعم المشاركة في المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية حول الشمول المالي.
(ب) تعزيز التثقيف المالي	• دعم برامج التعليم المالي في المدارس والجامعات فيما يعزز الثقافة حول المؤسسات، والمنتجات، والخدمات المالية. • إنشاء صفحات الكترونية سهلة الاستخدام تعزز الثقافة المالية على المواقع الالكترونية للجهات الرقابية لتعزيز فهم القطاع • تعزيز المشاركة مع الجهات الوطنية المعنية لتعزيز التثقيف المالي. • إطلاق الحملات الهادفة إلى تعزيز الوعي والثقافة حول استخدام خدمات الدفع غير التقليدية. • تعزيز الوعي العام حول أهمية الأمن السيبراني.
(ج) تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات	• تشجيع الجهات الرقابية على اعتماد المبادئ والممارسات التي تضمن لها الاستدامة في عملياتها. • تشجيع الكيانات المدرجة على إلقاء الضوء على مبادراتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية خلال السنة في تقاريرها السنوية.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير رأس المال البشري

الأهداف الرئيسية	خطة العمل
(أ) التشجيع على العمل في القطاع المالي	• التنسيق مع المدارس ومؤسسات التعليم العالي وغيرها من الجهات المعنية للتعريف بالخيارات المهنية المتاحة ضمن القطاع المالي. • دعم مبادرات التقطير في القطاع المالي.
(ب) تحديد وتطوير القيادات الوطنية المستقبلية في القطاع المالي	• إنشاء مركز تدريب بالمصرف المركزي لتلبية احتياجات رأس المال البشري في القطاع المالي. • تشجيع وتطبيق برامج التعليم الأجنبية القصيرة أو الطويلة الأمد والشهادات المهنية.
(ج) تعزيز التميز المؤسسي	• تحديد المواهب المحتملة في جميع المستويات المؤسسية، واستقطابها، وتطويرها، واستخدامها. • اعتماد نظام فعال للتقييم والرقابة • تعزيز ثقافة المشاركة